مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالأزمات المالية العالمية

د. أحمد طرطار، أ.منصر عبد العالي جامعة تبسة

الملخص

تهتم المحاسبة بتحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية عن الوحدات الاقتصادية المختلفة من أجل الأطراف المهتمة بهذه المعلومات، ولما كانت أعمال الوحدات الاقتصادية قد تشعبت وتعقدت وتعددت فيها المخاطر المالية ومخاطر العمليات، أصبح التطبيق العملي لهذا المبدأ البسيط في ظاهره، يحوي العديد من المشاكل المحاسبية ذات الصلة، ومن جهة أخرى تكاثر عدد هذه الوحدات الاقتصادية زاد معها احتياجات الأطراف المستخدمة للمعلومات، فواجهت مهنة المحاسبة في تحقيقها لذلك تحديات كبيرة عند اختيار الأساس المناسبلتوفير المصداقية للمعلومات من اجل تقديمها بشكل موثوق وملائم لإشباع حاجات مستخدمي المعلومات الذين يتطلعون إلى معلومات من منظور عالمي واسع في ظل التغيرات المستمرة التي تصاحب الاقتصاد نتيجة الأزمات العالمية .

فقد فرض هذا الصخب الكبير والتساؤل الدائم حول عدالة المعلومات المقدمة استخدام معايير محاسبية متعارف عليها دوليا في إعدادها، فكان من المهم على واضعي المعايير المحاسبية أن يأخذوا هذا الأمر بنظر الاعتبار عند تعديل المعايير بما يتفق والواقع الذي شكل فيه تعاظم دور المحاسبة. كان لكلهذه الأمور لابد من تطوير المعايير المحاسبية لتلبية هذه الأوضاع الجديد، فكانت القيمة العادلة هيالخطوة الهامة على هذا الطريق، فقد دخل هذا مصطلح إلى أغلب المعايير المحاسبية المعدلة وأصبح مبرر التعديل على الكثير من المعايير يتعلق بإدخال القيمة العادلة إلى هذه المعايير التي ترتبط ارتباطا وثيقا بسعر السوق .

– **الكلمات المفتاحية:** القيمة العادلة، محاسبة القيمة العادلة، القيمة العادلة والاقتصاد، الأزمة المالية العالمية.

– المقـــدمة

لقد فرض عصر العولمة وما انطوى عليه من هيمنة اقتصاد السوق وانتشار اقتصاد المعرفة وإزالة للحدود الجغرافية، تغيرات جوهرية على بيئة الأعمال بشكل عام، وعلى بيئة مهنة المحاسبة بشكل خاص بحيث أصبح من الضروري على مهنة المحاسبة مواكبة التغيرات التي تطرأعلىالنظام الاقتصادي وبشكل يتوافق مع سرعة التغيير.

ولقد أوجبت هذهالمظاهر والمستجدات على المحاسبة أن تكون على مستوى تتمكن فيه من تلبية حاجات الاقتصاد، في ظل التوجه الحديث للفكر المحاسبي الذي بدأ ينتقل من المحاسبة التقليديةإلى آفاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأطر جديدة، وذلك نتاجا للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة مع بدء الكثير منالدولوبشكل عام بتطبيق المعايير المحاسبة الدولية .

وقد أثمر التغيير في النظرية المحاسبية عن اعتماد المعالجات المحاسبيةعلى أساس القيمة العادلةوالتي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة

وتم إصدار مجموعة من معايير المحاسبةالدولية الجديدة بالإضافة إلى العديد من التعديلات على المعايير القائمة خلال السنوات القليلةالماضية، والتي ركزت على استخدام مفهوم القيمة العادلة، والذي تزامن مع تعاظم المسؤوليات للهيئات الحكومية والدعوات إلى تطويرتنظيم حكومي قوي ومناسب لمهنة المحاسبة، وذلك بعد الفيض من المشاكل والأزمات المالية العالمية .

وبناءا على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الآتية:

- مامدى إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالأزمات المالية العالمية ؟ وما دور القيمة العادلة في الحد من آثار هذه الأزمات ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل الأساسي فقد تم تبني خطة العمل التالية:

- المحور الأول: محاسبة القيمة العادلة

- المحور الثاني: تطبيقات محاسبة القيمة العادلة

- المحور الثالث: القيمة العادلة وانعكاسها على الاقتصاد

- المحور الرابع: القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية

- المحور الأول: محاسبة القيمة العادلة

1- مفهوم القيمة العادلة

لا يوجد من الناحية النظرية اتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنيةوالباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة، لكن ودت عدة تعريفات ضمن المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية من خلال الجهات المهنية المهتمة بإصدار المعايير المحاسبية تعريفا للقيمة العادلة ومنها:

- **وفقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS 16, 17, 18, 19, 21, 32, 39, 40,41 /IFRS (01,03, 04, 05, 07)**

- "هي المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به، أو تسوية التزام، أو مبادلة غداة حق ملكية ممنوحة بين أطراف راغبة ومطلعة في معاملة على أساس تجاري".

- **وفقا للمعايير المحاسبية الأمريكية (FAS 157, 159)**

- "هي المبلغ الذي يمكن أن يباع أو يشترى به ذلك الأصل، في عملية جارية حقيقية بين طرفين راغبين، على أن لا تكون الحالة حالة تصفية ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **وفقا لمعايير التقييم الدولية (IVS)**

– "هي القيمة التقديرية التي يجب تبادل الأصل بها بتاريخ التقييم مابين مشتر راغب وبائع راغب في عملية تجارية بحتة بعد إجراء تسويق ملائم الذي تصرفت ضمنهاالأطراف باطلاع وحصافة ودون إكراه".[1]

- **كما عرفت القيمة العادلة بأنها**

– "المبلغ الذي يمكن من خلاله تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين مستقلين لديهما معرفة وبينة بالمعلومات المتعلقة بالمعاملةوراغبين في عقدها وتتم في ظروف طبيعية وفقا لآليات السوق، وذلك في ظلعدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية ."[2]

– " القيمة التبادلية لأصل معين في صفقة حرة تتم بين طرفين عل بيئة من الحقائق ويتعاملان بمحض إرادتهما دون ضغوط أو تأثير".[3]

وبناء على التعريفات السابقة يتضح أن القيمة العادلة تقوم علىمحورين رئيسيين:[4]

- الأول يتعلق بالأطراف الداخلة في الصفقة، حيث يجب أن تتم الصفقة بينأطراف غير ذوي علاقة، أي مستقلين وكل منهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكنالحصول عليها، كما أن الصفقة تتم بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائقالأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات مهمة لدى طرف دون الآخر (تماثل المعلومات) ؛
- الثانييتعلق بالظروف التي تتم فيها الصفقة حيث يشترط أن تكونهذه الظروف طبيعية (عادية)، فالصفقات التي تتم مثلا في ظروف التصفية لاتعبرعن القيمةالعادلة، لأن البائع في هذه الحالة يكون مجبرا على البيع،وكلما زاد الوقت للعثور على مشتريكلما زاد ابتعاد التقدير عن القيمة العادلة.

2- قياس القيمة العادلة

يمكن قياس القيمة العادلة وفقا لعدة أساليب كما يأتي:[5]

– تعديل القيمة التاريخية حسب الأرقام القياسية للأسعار العامة، وتستخدم هذهالطريقة في حالة وجود اقتصاد متضخم بدرجة عالية ؛

– تكلفة الاستبدال أو القيمة الداخلة، والتي تفترض أن الأصول المملوكة قد قيمت بشكلعادل بموجب التكلفة الاستبدالية ؛

– القيمة الخارجة أو سعر البيع، وهذا الأسلوب أكثر ملائمة لقياس الأصول المتداولة،مثل المخزون السلعي المعد للبيع – مقارنة سعر السوق المختار مع التكلفة المبينة علىأساس التكلفة حسب FIFO أو التكلفة المتوسط المرجحة ؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– التدفقات النقدية المخصومة – لمعرفة القيمة الحالية واستخداماتها في تحديد معدل العائدالداخلي .

3- أهداف تطبيق محاسبة القيمة العادلة

تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخإعداد الميزانية العامة، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوقالمساهمين في الوحدة الاقتصادية أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة، فهو يبني علىأساس أن الوحدة الاقتصادية مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لاتمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه الوحدة الاقتصادية في عملية إجبارية أو تصفية غيراختيارية أو مضطرة للبيع، وعليه فإن قيام الوحدة الاقتصادية بتطبيقمحاسبة القيمة العادلة ومعرفة القيمة الحقيقية للوحدة يعود لعدة أسباب أهمها:[6]

– اتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات(الاختيار من بين البدائل) وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات أو قرارات الحيازة (الشراء)لوحدة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية ؛

– التخطيط لأعمال المنشأة ؛

– إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين ؛

– إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية، بحيث يؤخذ بالحسبان المخاطر المالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار التي قد تنجم عن تغيرات ذات بعداقتصادي في القيم السوقية وأسعار العملات والفوائد ووضع المدينين ؛

– تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعةوبالتالي فإن محاسبة القيمة العادلة جاءت لتشكل تغيرا نوعيا من شأنه أن يجعل البيانات الماليةتعكس بدقة أكبر الوضع المالي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحهابتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية .

4- مشاكل وصعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة

رغم المحاولات العديدة من مجلس معايير المحاسبة الدولية لتبني محاسبة القيمة العادلة، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي واجهت عمليةتطبيق محاسبة القيمة العادلة، إذ أن محاسبة القيمة العادلة قدتواجه عملية تطبيقها صعوبات عدة منها:[7]

– رفض التغيير، حيث أن مفهوم القيمة العادلة يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كانتراسخة منذ زمن بعيد كالحيطة والحذر والتكلفة التاريخية، فالقيمة العادلة هي خطوة غير عادية وتخرج عن المفاهيم المحاسبية التقليدية ؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها، حيث يكتنف تقدير القيمةالعادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعددطرق وأساليب تقدير القيمة العادلة، الأمر الذي يجعل القوائم المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط ؛

– أن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلطة منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلةنفسها، فضلا على أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق فيالمعالجة المحاسبية ؛

– ليس هناك سببا موضوعيا لإظهار الاستثمارات التي لا يوجد لها أسعارا سوقية بكلفتها التاريخية ؛

– الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعاييرالمحاسبية الدولية بشكل سليم ؛

– قد يؤدي تطبيق أساس القيمة العادلة إلى تضخيم الأرباح بشكل كبير في نهاية السنة المالية، خاصة في حالة ارتفاع الأسعار وهو السائد؛

– عدم توافق تعليمات هيئات الرقابة الحكومية مع المعالجات المحاسبية الواردة في المعاييرفي بعض الأحيان ؛

– قد يترتب على عمليات التقييم أعمال تلاعب لتغطية بعض الثغرات التي يمكن اختراقها فينظام الرقابة الداخلية للمؤسسة ؛

– في ظل اعتماد أساس القيمة العادلة ومع التقلب المستمر للأسعار، فإن هذا الأمر يؤثر علىقابلية المقارنة وتصبح عملية التحليل المالي صعبة، وفي بعض الأحيان غير ممكنة ؛

– قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعبما يخدم مصالح الإدارة ؛

– الحاجة إلى بذل جهود غير عادية وتحمل مصروفات إضافية غير منتجة تؤدي إلى رفعالتكلفة، مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة عن المنفعة؛

– تأخير إعداد القوائم المالية وما يترتب على هذا الأمر من عدم استيفاء بعض متطلباتالإفصاح والاشتراطات القانونية المطلوبة من الجهات الرسمية، والتسبب في تأخير وصولالمعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية، وبالتالي عدم توافر خاصية التوقيت الملائم ؛

5- مزايا وعيوب القيمة العادلة

هناك عدة مزايا عيوب تحتسب على محاسبة القيمة العادلة، منها:[8]

- **مزايا القيمة العادلة**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– يعد منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس هو الأكثر إغراء للمهنيين وواضعيالمعايير، بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة وتعبير واضح لمفهوم الدخل الشامل،حيث توفر مقياسا عالي الدقة لهذا المفهوم؛

– تعالج جانبا من القصور في مفهوم التكلفة التاريخية من حيث مراعاة القدرة الشرائية لوحدة النقد مما يعكس المفهوم الاقتصاديللمعلومات المحاسبية المعروضة في المركز المالي (الميزانية) ؛

– توفر قاعدة ملائمة ومقياسأفضلللمستثمرين والمساهمين لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية، بالإضافة إلى توفيرها أسسا جيدة للتنبؤ بالنتائج المستقبلية والتدفقات النقدية ؛

– استخدام محاسبة القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات والأحداث الماضيةوالحاضرة، بإتباع مدخل تقييمي واحد في كل الأوقات، يحسن من خاصية القابليةللمقارنة والثبات في إتباع النسق ؛

– إن منهج القيمة العادلة يزود المستثمرين بوعي وبصيرة ونظرة تنبؤية مستقبلية بقيمة المؤسسة ؛

– تعتبر محاسبة القيمة العادلة أداة قياس كفء وفاعلة، حيث أن معلومات القيمة العادلةواسعة الاستخدام في الأغراض التجارية، خاصة في اتخاذ القرارات حول الأدواتالمالية، وفي تحديد الوضع المالي العام للمؤسسة ؛

– تساعد محاسبة القيمة العادلة في تحسين عملية التحليل المالي، وذلك بإعطاء نسب تبينلنا الواقع الفعلي لأداء المؤسسة ؛

– توفر محاسبة القيمة العادلة أساسا أفضل للتنبؤ، حيث أنها تعكس التأثيرات الاقتصاديةالجارية.

- **العيوب التي تؤخذ على القيمة العادلة**

– عدم دقة القياس كونه يخضع للإجتهادات والآراء الشخصية في عملية التقييم وخاصة عندما لا تتوفر أسواق نشط؛

– زيادة التكاليف وخاصة بالنسبة إلى الشركات الصغيرة مما يفقدها الفائدة من تطبيقها بالإضافة إلى عدم توفر الكفاءات القادرة على تطبيق المحاسبة على أساس مفهوم القيمة العادلة في مثل هذه الشركات ؛

– توقعات عرض البيانات المالية في الأوقات غير المناسبة نظرا للوقت اللازم لتحديد القيمة العادلة مما قد يؤدي إلى إصدار بيانات مالية لا تساعد على إتخاذ القرارات في الأوقات الضرورية للمستثمرين والمساهمين ؛

– إمكانية التلاعب في النتائج لتغطية ثغرات وفقا لرغبات الإدارة ؛

– الإعتراف ببنود الدخل غير المحققة في قائمة الدخل أو في حقوق الملكية دون وجود عمليات حقيقية قد يفتح المجال للتلاعب ؛

– المحور الثاني: تطبيقات محاسبة القيمة العادلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- أهم معايير القيمة العادلة

تناولت العديد من المعايير المحاسبية (IFRSIAS/) في بنودها القيمة العادلة، وأهم هذه المعايير هي:[9]

- **المعيار (IAS 39): الأدوات المالية (الاعتراف والقياس)**

يتناول هذا المعيار محاسبة الأدوات المالية، فقد كان نقطة انطلاق الفكر المحاسبي الجديد فهو المعيار الدولي الأول الذي طلب استخدام القيمة العادلة بشكل مكثف لقياس الموجودات والمطلوبات المالية، وهو المعيار الدولي الشامل عن الأدوات المالية، وطبقا لهذا المعيار فإن كافة الموجودات المالية يجب أن يعترف بها ويعاد قياسها بالقيمة العادلة باستثناء بعض الموجودات المالية كالمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق والقروض والذمم المدينة وبعض الموجودات التي لا يتوفر قيمة عادلة لها، كما أن التغير في القيمة العادلة لهذه الموجودات إما أن يتم الاعتراف به في بيان الدخل أو ضمن حقوق الملكية في حالة الموجودات المالية المتوفرة للبيع .

- **المعيار (IAS 40): الاستثمارات العقارية**

- لم يقتصر طلب استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي على الموجودات المالية، فقد جاء هذا المعيار (ليعطي40) بديلا لقياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة والاعتراف بالربح والخسارة من التقييم بالقيمة العادلة في بيان الدخل؛

- وقد عرف المعيار الاستثمارات العقارية بأنها الأراضي أو المباني أو كلاهما والمحتفظ بها لأغراض جني الإيرادات من تأجيرها أو لأغراض جني الأرباح من ارتفاع القيمة الرأسمالية لها بمرور الزمنولا يدخل ضمن هذا التعريف :

- الأراضي أو المباني المستخدمة لأغراض الإنتاج أو تقديم الخدمات في المنشآت أو المستخدمة لأغراض أدارية؛
- الأراضي والمباني المحتفظ بها لأغراض بيعها ضمن النشاط العادي والطبيعي للمنشأة ؛
- الأراضي أو المباني تحت الإنشاء أو التطوير للاستخدام المستقبلي كاستثمارات عقارية ولحين الانتهاء التام حيث يبدأ تطبيق المعالجات المحاسبية الواردة في هذا المعيار عليها .

- يعتبر هذا المعيار أن تقييم الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة ليس إجباريا بل هو احد بديلين، حيث أن البديل الأول هو التقييم بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك والتدني في القيمة أن وجد ؛

- من متطلبات المعيار الأساسية أن على الشركات تطبيق الطريقة التي تختارها في قياس الاستثمارات العقارية على كافة الاستثمارات لديهاوالتغيير من طريقة إلى أخرى يجب أن يتم فقط في حال أن التغير سوف ينتج عنه قياس وعرض أفضل للاستثمارات العقارية .

- **المعيار (IAS 41): الزراعة**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– يعالج هذا المعيار أسس الاعتراف والقياس للأنشطة الزراعية والمتمثلة بشكل أساسي في الموجودات البيولوجية (الحيوانات والنباتات الحية) كالأغنام، الماشية، النباتات، أشجار الفاكهة والاستثمار في غابة مستغلة كمزرعة، والمحصول الزراعي عند نقطة الحصاد أما بعد نقطة الحصاد فيتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم **(IAS 02)** المتعلق بالمخزون .

– يجب قياس الموجودات البيولوجية عند الاعتراف المبدئي وفي كل تاريخ ميزانية عمومية بالقيمة العادلة مطروحا منها التكاليف المقدرة عند البيع باستثناء الحالات التي لا يمكن فيها قياس القيمة العادلة بطريقة موثوقة يمكن الاعتماد عليها ؛

– يجب قياس المنتجات الزراعية المحصودة والتي نتجت عن موجودات بيولوجية بالقيمة العادلة مطروحا منها التكاليف المقدرة عند البيع في يوم الحصاد ؛

– تشمل التكاليف عند نقطة البيع، العمولات للوسطاء والمتعاملين والمبالغ التي تفرضها الوكالات التنظيمية ؛

– كما يجب على المؤسسة إظهار القيمة المسجلة في دفاترها لموجوداتها البيولوجية بشكل منفصل على وجه الميزانية .

- **المعيار (IAS 16):العقارات والمعدات والأراضي**

اعتمد هذا المعيار كأحد البدائل لتقييم الموجودات الثابتة التقييم بمبالغ إعادة التقدير (القيمة العادلة) .

- **المعيار (IAS 36): تدني قيمة الموجودات**

اقترب هذا المعيار من مفهوم القيمة العادلة ولكن باتجاه واحد وهو الانخفاض، حيث يطلب هذا المعيار تسجيل خسائر التدني في بيان الدخل (الفرق بين القيمة المسجلة بالدفاتر والمبلغ القابل للاسترداد) وذلك للموجودات بشكل عام .

- **المعيار (IAS 27):القوائم المالية الموحدة والمنفصلة**

أعطى هذا المعيار الخيار للشركة التي تعد قوائم مالية موحدة بأن تقيم استثمارها في الشركات الحليفة أو التابعة بالقيمة العادلة طبقا للمعيار (IAS 39)وذلك في بياناتها المالية المنفصلة، أما الخيار الثاني للتقييم فهو التكلفة .

- **المعيار (IFRS 02):الدفعات على أساس السهم**

بين هذا المعيار انه في العمليات التي يتم فيها الدفع عن طريق الأسهم (ملكية) مقابل السلع أو الخدمات التي تحصل عليها المؤسسة،وأن على المؤسسة تسجيل السلع أو الخدمات والزيادة في حقوق الملكية التي تحصل بالقيمة العادلة للسلع أو الخدمات التي تم الحصول عليها .

المعيار (IFRS 09): الأدوات المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو المرحلة الأولى من مشروع استبدال (IAS 39)إبتداءا من2011/01/01 في البداية كمرحلة انتقاليةورسميا بـــ 2013/01/01 نظرا لعدم اكتمال مراحله، ويتضمن المعيار المتطلبات الجديدة بشأن حصر الالتزامات المالية، ويتضمن هذا المعيار:

- يتم قياس جميع الصكوك المالية بالقيمة العادلة زائد أو ناقص ؛
- تقسم الأصول المالية الموجودة حاليا في التصنيفين : القيمة المهلكة أو المطفأة والقيمة العادلة ؛
- خيار تعيين أصول مالية قياسا على فتقبل إذا كان القيام بذلك يلغي أو يقلل كثيرا من قياس أو الاعتراف بتناقض؛
- لا يغير نموذج المحاسبة الأساسية للخصوم المالية وفق المعيار (IAS39) ؛
- يلغي أو يقلل من درجة كبيرة قياس أو عدم تناسق الاعتراف التي تنشأ إلا من قياس الأصول أو الخصوم أو الاعتراف بالمكاسب والخسائر بشأنها على أسس مختلفة؛
- يتطلب المكاسب والخسائر الناجمة عن الالتزامات المالية المعينة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تقسيمها إلى مقدار التغير في القيمة .

2- الطرق المستخدمة في عرض وتمثيل القيمة العادلة

يمثل أسلوب القيمة العادلة بعدة طرق يمكن استخدامها تحت مفاهيم مختلفة، رغم أنها تختلف في طرق الاحتساب إلا أنها تتقارب بالنتائج، وإن أهم المفاهيم:[10]

- **تكلفة الاستبدال:** تتمثل بذلك القدر من النقدية (أو ما يعادلها) الذي يمكن أن تتحمله المؤسسة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي، أو فيما يمكن أن يتوفر المؤسسة من نقدية (أو مايعادلها) عند تحملها بالتزام من الالتزامات في الوقت الحالي، وبعبارة أخرى فإن التكلفة الاستبدالية لأصل ما، تستخدمه تكلفة الحصول على أصل مشابه، سواء كان جديدا أو قديما أو أصل مكافئ من حيث الطاقة الإنتاجية أو إمكانية الخدمة ؛
- **القيمة السوقية الجارية:** تتمثل في ذلك العدد من النقدية (أو ما يعادلها من النقد العادل:استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وقابلة للتحول بسهولة لمبالغ معلومة من النقد وليست عرضة لمخاطر التغير في القيمة العادلة) التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة، فيما لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي، ويفترض أن تعكس هذه القيمة ظروف السوق السائدة وقت التغيير، مما يوفر إمكانية المقارنة بين قيمة الموجودات التي تم اقتناؤها والحصول عليها في أوقات مختلفة، وعلى الوضع المالي أن يوفر للمستثمرين رؤية جيدة تساعدهم على الاستفادة من البيانات المالية، عندما يوضح الإفصاح كيفية التوصل إلى القيمة العادلة سواء باقتباس الأسعار من الدليل التجاري للموجودات المتشابه أو المقارنة مع أسعار أدوات مشابه معروضة للبيع، أو ما تنشره الأسواق الثانوية عنأسعار الاستثمارات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأدوات المالية المختلفة، ويسمى أيضا بالقيمة الخارجة أو سعر البيع حيث يتطلب هذا الأسلوب المقدرة على تقدير قيمة التخلص من الأصل، حيث تقيم جميع الأصول على قيمتها البيعية المتوقعة التي يمكن الحصول عليها عند بيعها فيما إذا اختارت المؤسسة التخلص منها، مع افتراض بيعها في ظروف عادية ليس تصفيه ؛

- **صافي القيمة الحالية القابلة للتحقق:** تمثل النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو أحد المطلوبات إلى نقدية، وتمثل صافي القيمة القابلة للتحقيق بشكل عام، صافي سعر البيع الجاري الأصلي ؛
- **القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة:** وتقوم على تقدير التدفقات المستقبلية حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل الخصم المناسب وتعتبر هذه الطريقة هي الأساس في إثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الأجل، باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير إليه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة البديلة، ويتضمن معدل الفائدة الخالي من المخاطر، بالإضافة إلى علاوة المخاطر، اللازمة للبنود التي يتم قياسها، وبنفس الطريقة يمكن من الناحية النظرية تقدير صافي القيمة الحالية المتحصلات المستقبلية التي تنسب للأصل أو لمجموعة الموجودات مخصومة بشكل مناسب إلا أنه قد يصعب عمليا تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية، وذلك يصعب عمليا تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية، وبذلك فقد يصعب تجميع كامل التدفقات من أجل التوصل إلى القيمة الحالية المؤسسة .

3- المجالات الرئيسية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة

تغطي تطبيق القيمة العادلة المجالات الرئيسية الآتية:[11]

- **الأدوات المالية:** تقيد الأدوات المالية عند نشوئها بالكلفة، لأغراض قياسالأدوات المالية بعد نشوئها فان المعيار المحاسبي يصنف الموجودات المالية على النحو الآتي:

1. قروض وديون لا يحتفظ بها للاتجار وتقاس بالكلفة ؛
2. استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وتكون عادة سندات مالية لها استحقاقات ودفعاتثابتة وتملك الشركة القدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق وتظهر بالكلفة أو بالكلفة المطفأة ؛
3. موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وتشمل الموجودات المحتفظ بهاللاتجار أي بغرض أخذ أرباح خلال فترة قصيرة، وأي موجودات مالية أخرى محددة بالقيمةالعادلة ؛
4. موجودات مالية متوفرة للبيع وهي تلك التي لا تقع ضمن التصنيفات من (2) و(3) أعلاهوتقاس بالقيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما المطلوبات المالية فيتم قياسها بموجب قيمتها الأصلية المسجلة ناقصا أي مدفوعات منأصل المبلغ المطلوب وأي إضافات عليها، وتظهر المطلوبات المالية التالية بالقيمة العادلة ويؤخذالتغيير في قيمتها العادلة إلى بيان الدخل وهذه المطلوبات هي:

- التزامات مشتقات مالية ؛
- ومطلوبات مالية لأغراض الاتجار.

ويتم تقدير القيمة العادلة بموجب أسعار الإغلاق في سوق نشطة وهو التقدير المناسبوالملائم لها، وفي حالة عدم توفر أسعار سوقية يتم استخدام أسلوب تقدير يعتمد بشكل رئيسي علىأسعار السوق أو على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية أو نماذج تسعير.

- **الاستثمارات العقارية:** يتم إظهارها بالقيمة العادلة ويؤخذ التغيير في القيمةالعادلة إلى بيان الدخل (علما بأنه يسمح بإظهارها بالكلفة بعد الاستهلاك مع الإفصاح عن قيمتهاالعادلة بتاريخ البيانات المالية)، حيث تم يتناولالمعيار الدولي (IAS 40) العقارات الاستثماريةضرورة اعتماد مبدأ الكلفة عند التطبيق المتعلق بالاستثمارات العقارية مع مراعاة الإفصاح عن القيمة العادلة ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية ؛
- **الموجودات الزراعية (محاصيل وموجودات بيولوجية):** تظهر بالقيمة العادلة بعد تنزيلمصاريف البيع ويؤخذ التغيير في القيمة العادلة في بيان الدخل شريطة تقدير القيمة العادلة بشكليعتمد عليه
- **التزامات عقود التأمين (المطلوبات التأمينية):** يتم إجراء فحص لمدى كفاية الالتزامات الناشئة عن العقودالتأمينية على أساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة وأخذ أي عجز قد يحدث فيبيان الدخل.

4- منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح

يعد منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس هو الأكثر إغراء للمهنيين واضعي المعاييربصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، ويعد المقياس الأفضل والأكثر ملائمة لاتخاذالقرارات، بينما تستند مرجعية التكلفة التاريخية في التقرير عن البيانات المالية، إلى معلوماتتكون موثوقة بداية، لكنها تصبح أقل موثوقية مع مرور الوقت ولا تتوافر فيها خاصية الملائمةلاتخاذ القرارات بعد فترة من وقوع الحدث، لأنها تكتفي بالإبلاغ عن السجل التاريخي للموجوداتوالمطلوبات، دون أن تقدم معلومات حديثة عن قيمتها الحاضرة، كما أن استخدام القيمة العادلة فيالتقرير عن كل العمليات والأحداث الماضية والحاضرة بإتباع منهج تقييمي يحسن من خاصيةالقابلية للمقارنة والثبات في إتباع النسق، في حين إن التكلفة التاريخية تشتمل على سلة منالتقييمات والفرضيات والمسلمات المختلفة، التي لا يمكن معها إجراء المقارنات بدرجة عالية منالدقة والثقة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الأسس التي يقوم عليها منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح**

تهدف عمليات القياس والاعتراف والإفصاح ليس فقط إلى حماية المستثمرين في سوقالأوراق المالية(البورصة) وإلى عدالة السوق وشفافيته، وإنما تمتد أيضا إلى السوق الأولية عندتأسيس الشركات المساهمة أو زيادة رأسمالها، ويتطلب تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح الالتزام بالأسس الآتية:[12]

– أن يتم القياس والاعتراف والإفصاح الكامل والدقيق، وفي التوقيتات المناسبة عن المعلوماتالمالية ونتائج الأعمال والمعلومات الأخرى اللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري ؛

– أن يحظى حملة الأوراق المالية في شركة ما على معاملة عادلة ومتساوية وخاصة فيما يتعلقبالحق في الحصول على البيانات والمعلومات وحتى لا تستغل المعلومات ا لداخلية لصالح فئة علىحساب أخرى ؛

– يجب أن تعد المعلومات المالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعاييرالدولية (IASC) ؛

– يجب أن تدقق المعلومات المالية طبقا لمعايير التدقيق الدولي الصادر عن الاتحاد الدوليللمحاسبين (IFAC) ؛

– إعداد المعلومات بحيث ت عبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها (صدق تمثيلالظواهر والأحداث) ؛

– أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها .

- **الجوانب الإيجابية والسلبية لتطبيقات منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح**

إن للقيمة العادلة انعكاسات وجوانب إيجابية وأخرى سلبية يمكن تلخيصها في:[13]

– الجوانب الإيجابية

– سوف يساهم تطبيق القيمة العادلة بتحقيق ما يسمى بالإفصاح الكافي، حيث يستطيع المستثمرونالاطلاع على قوائم الشركة المالية، ومعرفة أنواع الاستثمارات التي تقوم بها من خلال الأدواتالمالية ومساءلة الشركة عن كل منها وسبب الاحتفاظ بها ؛

– عملية الإفصاح وفقا لمنهج القيمة العادلة ستساهم في تحقيق شرط الكفاءة للسوق المالي،وبالتالي استجابة السوق لمعلومة القيم العادلة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بشكل أكبروخصوصا أن عملية الإفصاح تضفي عليهم الإحساس بالأمان ؛

– لقد كانت الإدارة في السابق وقبل ظهور القيمة العادلة تعالج الخسائر الناتجة عن بعض أدواتالتحوط مثل (عقود الخيار وعقود المقايضة) برسملتها وتنزيلها بالدخل تدريجيا دون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شعورأصحاب المصالح بذلك، ولكن الآن ووفقا للمعيار الجديد يجب على الإدارة إظهار تلك الأدواتضمن أصولها ومعالجتها وفقا للقيمة العادلة، وبالتالي لن تستطيع إخفاء نتائج استخدامها لتلكالأدوات، مما ساهم في إظهار القوائم المالية بشفافية عالية جدا ؛

– يوفر منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح الأسواق الجاهزة، والأسواق الماليةالفاعلة، وبالتالي ستتمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية ؛

– يوفر منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح قوانين وتشريعات تساهم في ضبطأخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليسبنصه المجرد فقط.

– الجوانب السلبية

– من أهم الأمور السلبية في تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح هي أنتصنيف الأدوات المالية لاتحكمه قيود محددة، سوى توجهات الإدارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تستخدم تلك الأدواتلأجلها، وبالتالي فإن ذلك يعطي الإدارة مجا لا جيدا للتلاعب والتضليل إن أرادت ذلك، كأنتصنف بعض الأدوات المالية ضمن الأدوات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وذلك لإظهارهابقيمة التكلفة، علما بأن نية الإدارة تكون مبيته بالاحتفاظ بها لغايات المتاجرة، وبالتالي تستطيعإبعادها عن القيمة العادلة واستخدامها لغايات التحوط ضد مخاطر مستقبلية ؛

–كما هو معروف فالأدوات المالية تعد حجر الأساس في السوق المالي، وبالتالي قد يؤدي تشددهذا المعيار بتحفظ الإدارة عن الاستثمار في تلك الأدوات والتوجه نحو طرق وأدوات استثمارجديدة، مما سينعكس سلبا على السوق المالي؛

– لقد وفرت القيمة العادلة فرصة جوهرية للشركات للقيام بالاعتراف بأرباح غير متحققة بعد(عملية البيع الفعلية) في قائمة الدخل مما يعني أن الشركة تستطيع تضخيم الأرباح في سياقسياسة ما يعرف بإدارة الأرباح مما قد ينعكس سلبا على القرارات التي تتخذ بناء عليها؛

5–أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلوماتالمحاسبية

هناك بعض الخصائص والصفات التي يجب أن تحتويهاالمعلومات المحاسبية لتكون مفيدة لاتخاذ القرارات، وتعرف هذه الخصائص بأنها خصائصنوعية، حيث تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين في اتخاذالقرارات الاقتصادية، والخصائص النوعية الأساسية الأربع هي: الملائمة، والموثوقية أوالاعتمادية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة والمادية (الأهمية النسبية) . ويمكن أخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط فيمن تقديرات قياس القيمة حال عدم وجود فروق هامة لدى التحققالعادلة، و هذا قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة، وبالتالي فإن افتراض قيمعادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطرا وسيؤثر على ملائمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وموثوقيةوقابلية مقارنة وقابلية فهم التقارير المالية، حيث قد يختلف مبلغ أو قيمة الأرباح والخسائرالتي ستظهر في قائمة الدخل من سنة لأخرى، وهذا يعني بأنه قد يتم التقرير عن أصلبقيمة تم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق افتراضية، فلو تم تطبيق هذا علىاستثمارات أسهم غير مسعرة، فهناك خطورة بأن يتم استخدام أرباح المضاربة المستقبليةلتبرير التقرير عن هذه الاستثمارات وعرضها في قائمة المركز المالي بقيمة مرتفعة،والتي بدورها ستؤدي بطبيعة الحال إلى التقرير عن أرباح مضاربات مرتفعة، وهذا ماسيطرح تساؤلات عن مدى ملائمة وموثوقية التقارير المالية التي ستصدر في ظل هذهالأسس، وعلى هذا الأساس فإن مستخدمي التقارير المالية سيحتاجون إلى تمييز واضحما بين الأرقام الموضوعية والأرقام غير الموضوعية (تقدير شخصي)، وما بين الأرباحوالخسائر المتحققة المبنية على أسعار سوق حقيقية وتلك النتائج المبنية على أسعارسوق افتراضية، وهذا سيكون أكثر تعقيدا على مستخدمي التقارير المالية، لذا فلا بد منوجود معايير واضحة للتقارير المالية لضمان عدم تضليل المستخدم عن الحقائق والظواهرالاقتصادية الحقيقية التي حدثت فعلا، وتكون للمعلومات صفة الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذةبواسطة المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحاضرة أوالمستقبلية،وتكون للمعلومات صفة الموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية أو التحيز.

ويمثل القدر المطلوب تحقيقه من خاصيتي الملائمة والموثوقية أساس المفاضلة عندالمقارنة بين نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، ففي حين يحقق نموذج التكلفةالتاريخية قدرا كبيرا من الموثوقية وقدرا أقل من الملائمة فإن نموذج القيمة العادلة يحقققدرا أكبر من الملاءئمة وقدرا أقل من الموثوقية، خاصة في ظل غياب سوق نشطة، ولأنهلا يمكن الاستغناء عن أي من خاصيتي الملائمة أوالموثوقية، فإنه يجب الموازنة بينهما،

ففي بعض المواقف تكون الملائمة أهم من الموثوقية والعكس في مواقف أخرى، ومع ذلكلا يمكن تحت أي ظرف من الظروف التضحية بأي من الملائمة أو الموثوقية بالكاملن وفي هذا المجال فقد أجمعت العديد من الدراسات على تميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلوماتتتوفر فيها خاصية الملائمة وذلك بخلاف محاسبة التكلفة التاريخية، في حين أن المشكلةالرئيسية هي عدم كفاءة وفاعلية بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصيةالموثوقية كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية، ومن هنا فقد ركزت معظم المعايير

على أن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثرموثوقية، في حين أن أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة يراعى فيها الحصول علىأعلى درجة موثوقية ممكنة، على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة موثوقية مقبولةعلى الأقل، فاستخدام القيمة العادلة يضفي على المعلومات المحاسبية صبغة الموثوقية والملائمة لأصحاب القرار.[14]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- تداعيات وآثار القيمة العادلة على الإبلاغ المالي

يمكن أخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الإعتماد عليه فقط في حال عدم وجود فروقات هامة لدى التحققمن تقديرات قياس القيمة العادلة، وهذا قد لا يتحقق عند تقييم تكاليف التقاعد والأصول غير الملموسة المكتسبة من إندماج الأعمال و عند إحتساب الإنخفاض في قيم الأصول أو تقييم الأدوات المالية في ظل عدم وجود سوق نشطة، وقياسا عليه فإن إفتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي لهذه البنود قد يكون خطرا وسيؤثر على ملائمة وموثوقية وقابلية مقارنة وقابلية فهم الإبلاغ المالي، حيث قد يختلف مبلغ أو قيمة الأرباح والخسائر التي ستظهر في قائمة الدخل من سنة لأخرى، وهذا يعني بأنه قد يتم الإبلاغ عن أصل بقيمة تم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق إفتراضية، فلو تم تطبيق هذا على إستثمارات أسهم غير مسعرة، فهناك خطورة بأن يتم استخدام أرباح المضاربة المستقبلية لتبرير الإبلاغ عن هذه الإستثمارات وعرضها في الميزانية العمومية بقيمة مرتفعة، والتي بدورها ستؤدي بطبيعة الحال إلى الإبلاغ عن أرباح مضاربات مرتفعة، وهذا ما سيطرح تساؤلات عن مدى ملاءمة وموثوقية الإبلاغ المالي الذي سيصدر في ظل هذه الأسس، وعلى هذا الأساسفإن مستخدمي الإبلاغ المالي سيحتاجون إلى تمييز واضح ما بين الأرقام الموضوعية والأرقام غير الموضوعية (تقدير شخصي)، وما بين الأرباح والخسائر المتحققة المبنية على أسعار سوق حقيقية وتلك النتائج المبنية على أسعار سوق إفتراضية، وهذا سيكون أكثر تعقيدا على مستخدمي الإبلاغ المالي، لذا فلا بد من وجود حاكمية مؤسسية للإبلاغ المالي (Financial Reporting Governance) لضمان عدم تضليل المستخدم عن الحقائق والظاهر اقتصادية الحقيقية التي حدثت فعلا.[15]

7- مساهمة محاسبة القيمة العادلة في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات

إن أهداف القوائم المالية هي تقديم معلمات محاسبية ومالية مفيدة ومناسبة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولما كان يفترض في القوائم المالية أن تعبر بمصداقية عن المركز المالية للمؤسسة بشكل يمكن من خلالها محاسبة الإدارة عن الأموال الموكولة إليها واتخاذ القرارات المناسبة، فانه في الحالة لا بد من إظهار الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة لأنها أكثر نفعا وفائدة لمستخدمي القوائم المالية، فالقيمة العادلة تفرز معلومة محاسبية ومالية أكثر واقعية وملائمة وذات مصداقية عالية، أي تتسم بالخصائص النوعية لها وبالتالي تمكن مستخدميها من التقدير الجيد لذمة المؤسسة وهذا ما يعزز الإفصاح والشفافية وهذا ما يتطابق مع مبادئ الحوكمة، ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل:

الشكل رقم (01): علاقة القيمة العادلة بحوكمة الشركات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

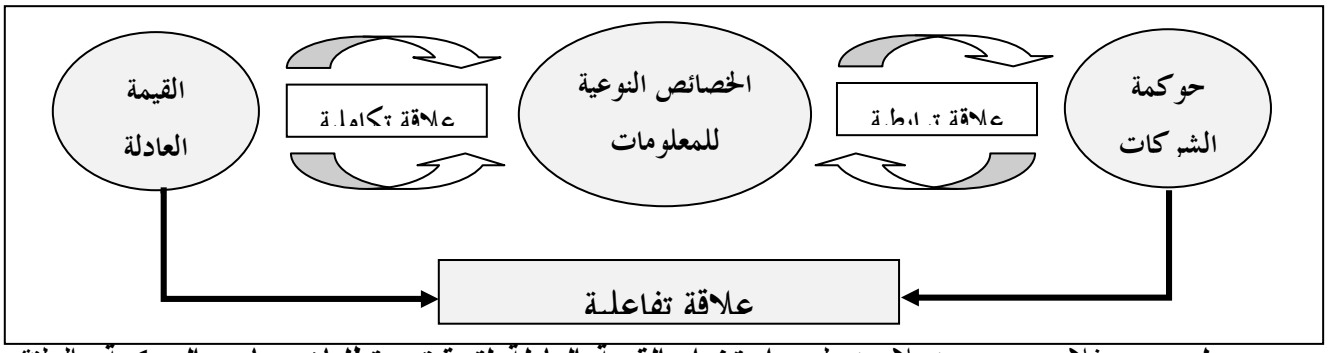

لمصدر: فلاء حمدي، نجلاء نوبلي، **استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ الحوكمة**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012 ، ص: 11 .

من خلال الشكل يتضح جليا علاقة القيمة العادلة بحوكمة الشركات باستخدام المعلومة المحاسبية والمالية حيث أن العلاقة بين القيمة العالة والمعلومات المحاسبية، أي أن القيمة العادلة تقوم بتكامل مع المعلومات المحاسبية لتحقيق خصائصها النوعية وإضافة الجودة عليها ومن جهة أخرى فإن العلاقة الترابطية بين حوكمة الشركات والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي علاقة تأثيرية من الطرفين

وبالتالي يمكن ملاحظة وجود علاقة غير مباشرة بين حوكمة الشركات والقيمة العادلة حيث تعتبر المعلومات المحاسبية كوسيط لهذه العلاقة، والتي تمثل علاقة تفاعلية ذلك لأن كل ما كان التطبيق للقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة كل ما أثر ذلك في دعم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومنه التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات (الإفصاح والشفافية) .

- المحور الثالث: القيمة العادلة وانعكاسها على الاقتصاد

1- الأسباب الاقتصادية الموجبة لمحاسبة القيمة العادلة

هناك عدة أسبابأدت إلى إعادة التفكير في مفاهيم المحاسبة التقليدية والقياس المحاسبي على أساس التكلفة لعدد من الموجودات، وفي تحقق الإيرادات وفي مبدأ الحيطة والحذر وهي فرضيات محاسبية أساسية استقرت عبر عقود من الزمن ومسلمات محاسبية لم يجرأ احد على الخروج عنها، ومن هذه الأسباب:[16]

- المظاهر والأحداث الهامة والمترابطة التي شهدها العالم في نهاية الألفية الثانية والتي تمثلت في نظام العولمة وما انطوى عليه من هيمنة اقتصاد السوق وانتشار اقتصاد المعرفة وإزالة الحواجز عبر الحدود القطرية لتعبر منها السلع والخدمات والاستثمارات بحرية وكذلك تطور الأسواق المالية وترابطها إلى حد انه إذا ما أصاب احدها حدث ما تداعت إليهاالأسواق المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخرى، وهذه المظاهر والمستجدات أوجبت على مهنة المحاسبةأن تكون على مستوى تتمكن فيه تلبية حاجات العولمة وما أفرزته من تطورات ؛

- تعاظم المسؤوليات لهيئات الرقابة الحكومية والدعوات إلى تطوير تنظيم حكومي قوي ومناسب لمهنة المحاسبة القانونية وإلى الإشراف على جودة عمل المدققين وذلك بعد هذا الفيض من المشاكل والفضائح المالية التي أصابت عدد من الشركات الكبرى في الو.مالأمريكية وغيرها، وأدتإلى انهيارها بسبب ضعف الحاكمية فيها أو قصور أوإساءة لاستخدام المبادئ المحاسبية ؛
- النتائج التي تمخضت عن التطورات والطفرات الاقتصادية والمعرفية عن ابتداع منتجات جديدة منها الأدوات المالية من أسهم شركات وسندات وشهادات إيداع وبنود أخرى لموجودات ومطلوبات أخرى متنوعة كما تم استخدام المشتقات المالية منها (عقود عملات آجلة، عمليات مقايضة، حقوق الخيارات ومستقبليات)، وقد اقتضى هذا التوسع والتشعب في استعمال الأدوات المالية إلى تطوير وسائل لإدارة المخاطر المالية من اجل تحديدها والتحوط لها وتخفيف آثارها ؛
- محدودية البيانات المالية وقصورها عن إظهار الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية وفق الحقائق الاقتصادية، مما كاد أن يفقد هذه البيانات أهميتها، نظرا لان المعلومات المالية فيها لا تستند إلى معطيات اقتصادية موضوعية تتعلق بالأدوات المالية والاستثمارات العقارية والمحاسبة الزراعية ومحاسبة التأمين، هذا بجانب أن واضعي المعايير المحاسبية في الدول المختلفة كانوا يتفاوتون في التعاطي مع هذا الموضوع وبرزت اختلافات عديدة بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المتعارف عليها في الو.مالأمريكية حول هذه المواضيع، علما بأن المعايير المحاسبية في بريطانيا كانت تخلو أي محاسبة للقيمة العادلة للأدوات المالية ؛
- مطالبة دول نامية بإتباع محاسبة القيمة العادلة والذي كان أمرا مستهجنا في الوقت الذي لا يتم تطبيقه من دول متقدمة.

إزاء هذه الأحداث والتطورات تم تشكيل مجموعة عمل في أواخرالألفية الثانية لدراسة هذا الموضوع ، وتقديم مقترحات لمعايير محاسبة القيمة العادلة، وتضمنت هذه المجموعة أعضاء وخبراء من دول متعددة، وتوصلت هذه اللجنة إلى نتيجة مفادها أنإتباع القيمة العادلة هو أكثر ملائمة لأغراضالإبلاغ المالي وان الالتزامات الطارئة والارتباطات المالية المتعلقة بالأدوات المالية بما فيها المشتقات المالية والتي تظهر خارج الميزانية العامة يجب تقديرها بموجب قيمتها العادلة وإدخالها في الميزانية العامة بدلا من أن تبقى في حسابات متقابلة خارج الميزانية العامة.ولدى الوصول إلى هذه النتائج قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية في العام 1989 بالبدء في مشروع محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالاشتراك مع معهد المحاسبين الكندي وتمخض هذا المشروع عن إصدارعدة معايير تفسر وتوضح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطبيقات القيمة العادلة، كان أخرها صدور المعيار المحاسبي الدولي للإبلاغ المالي (IFRS 09) المتعلق بالأدوات الماليةوهو المرحلة الأولى من مشروع استبدال (IAS 39) رسميا في 2013/01/01 ، ويتضمن المعيار المتطلبات الجديدة بشأن حصر الالتزامات المالية .

2- التوافق بين محاسبة القيمة العادلة والاقتصاد

أضحى الاقتصاد وثيق الصلة بالمحاسبة فلا يمكن تصور دراسة عن العرض أو الطلب أو مدى الاستثمار أو حجم الإنفاق أو حجم الائتمان أو الدخل القومي أو السياسة النقدية وغير ذلك من المواضيع الاستثمارية دون توفر معلومات مالية دقيقة وذات موثوقية ومكتملة من حيث النوعية أو الكمية، ومقدمة في أوقاتها المناسبة، وكانت هذه المعلومات المالية تقدم في السابق وفقا لمبادئ محاسبية لا تأخذ في القياس القيمة العادلة لها إما اليوم فإنها تعد وفقا لمحاسبة القيمة العادلة، فالاقتصاد والمحاسبة علمان متداخلان ويكملان بعضهما البعض، وذلك من حيث تحديد القيم العادلة أو التقديرات والفرضيات المحاسبية أو تقدير القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية.

وفي الإطار المحاسبي العام فان الموجودات تعتبر موارد لها منافع اقتصادية مستقبلية،وتعتبر المطلوبات مصادر لالتزامات حالية، وتستخدم الموارد لتأديتها، وبالتالي فان حقوق الملكية تمثل القيمة الاقتصادية المتبقية للموجودات بعد خصم المطلوبات، وتعتمد قيمة حقوق الملكية على الطريقة التي يتم فيها قياس الموجودات والمطلوبات، وتتغير عادة تبعا للأحداث الاقتصادية الحاصلة.

ومن أهم النواحي التي ساهمت محاسبة القيمة العادلة في إظهار الحقائق الاقتصادية هي:[17]

- **تحديد القيمة الاقتصادية للموجودات:** يتم قياس عدد كبير من الموجودات بموجب قيمتها الاقتصاديةلقيمة العادلة لها، وفي حالة تدني قيمتها يتم تخفيض مبالغ الموجودات إلى قيمتها الاقتصادية، والاعتراف بهذا الانخفاض في البيانات المالية، وتبنى القيمة الاقتصادية لها أم على أساس القيمة القابلة للاستيراد أو صافي قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة لها، هذا بجانب أن المحاسبة تعترف بالموجودات غير الملموسة من شهرة وحقوق ملكية غيرها ضمن حالات محددة وهي موجودات معنوية اقتصادية .
- **الاعتراف بالآثار المترتبة عن الأحداث الاقتصادية عند وقوعها:** وهذا يعني أن الاعتراف بالإيراد يستند إلى قيمته العادلة، وليس إلى كلفته، وأن الآثار من إظهار القيمة العادلة الناجمة عن الأحداث الاقتصادية تنعكس في البيانات المالية عند حدوثها، وهذا مفهوم اقتصادي يساعد على التحليل للأسباب من الناحية الاقتصادية ؛
- **تقدير القيمة الاقتصادية للوضع المالي للشركة:** بموجب محاسبة القيمة العادلة فان البيانات المالية للشركة تعتبر وسيلة هامة للتنبؤ بتقديرات القيمة الاقتصادية في المستقبل، والمعلوم انه من الأهداف الرئيسية للبيانات المالية، تقديم معلومات تساعد الأطراف العديدة المستخدمة لهذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البيانات، على تقدير مدى قدرة الشركة على جني الدخل وتوليد تدفقات نقدية مستقبلية وأوقاتها، لذلك فان البيانات المالية لم تعد تسجيلا لنتائج المعاملات في الماضي بل أصبحت أيضا تعكس التوقعات الحالية والمستقبلية وهو بالتحديد ما يصبو متخذو القرارات الاقتصادية على الوقوف عليه ؛

- **تحديد الربح أو الخسارة وفقا للمفهوم الاقتصادي:** إن الدخل من الناحية الاقتصادية هو الزيادة الناجمة في القيمة المتبقية للموجودات أي في حقوق الملكية، ومن المنظور الاستثماري فان الزيادة في قيمة الموجودات المالية يرافقها زيادة في حقوق الملكية وأن رأس المال وأموال الشركة الأخرى مستثمرة في موجودات لجني عائد عليها من الاستثمار في السوق، نظرا لان القيمة العادلة تمثل القيمة الحالية لتوقعات المستثمرين للتدفقات النقدية المستقبلية المتأتية من الموجودات مخصومة بالأسعار الجارية للعائد على الاستثمار، فهنالك قيم تعتمد على أساس السوق مثل القيمة العادلة وأخرى تعتمد على أساس غير السوق منهاالقيمة من الاستخدام، القيمة الاستبدالية، القيمة الاستردادية والقيمة التصفوية ؛
- **المطلوبات التأمينية:** كما تعتمد محاسبة القيمة العادلة على إظهار الموجودات المالية والدخول الناجمة عنها فإنهاأيضا تتناول كيفية معالجة المطلوبات المالية، و على وجه الخصوص محاسبة المطلوبات التأمينية الناجمة عن عقود التأمين، فقد أوجبت معايير المحاسبة الدولية إجراء فحص لكفاية المطلوبات المذكورة على أساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة، حتى إذا كان هنالك عجز في قيمتها (العادلة) فانه يحمل على بيان الدخل .

3- أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الاقتصاد

تعكس القيمة العادلة تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة، تماما كما تعكس التغييرات في القيمة العادلة الآثار الناجمة عن التغييرات الاقتصادية عند حدوثها، ذلك لان القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية، في حين أن الكلفة التاريخية لا تعكس سوى الأوضاع الاقتصادية عند الاقتناء ولا تعكس التغييرات في القيمة العادلة إلا عند تحقيقها .

ويمكن تحديد الجوانب الاقتصادية التي تأثرت بشكل أو بآخر من إتباع محاسبة القيمة العادلة وهي:[18]

- **الحسابات القومية:**تعتبر أرباح الشركات والمؤسسات بندا مهما في حسابات الدخل القومي وتؤثر على الزيادة في مجموع الدخل القومي من سنة إلى أخرى، وقد كانت الأرباح في السنوات التي سبقت تبني محاسبة القيمة العادلة تعتمد على مفهوم أن الإيرادات من الموجودات المالية والاستثمارات العقارية والموجودات الزراعية تتحقق عند بيعها، أما في ظل محاسبة القيمة العادلة المتبعة حاليا فان الإرباح تتحقق عند حدوثها، كما أن التغيير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع أصبح يزيد أو ينقص من قيمة الدخل القومي حسب الحالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتؤثر على النسبة السنوية لنمو الاقتصاد أو تراجعه،وهذا يدل على مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على الحسابات القومية ومعدلات النمو الاقتصادي، فان ارتفعت الأسعار في الأسواق المالية في سنة ما، فان هذا ينعكس في نتائج أعمال الشركات أو في حقوق الملكية فيها، وسوف يدخل كأرباح في تقدير قيمة الدخل القومي، وفي حالة هبوط الأسعار في الأسواق مالية فان الانخفاض في قيمة الأسهم سوف تؤثر على احتساب قيمة الدخل القومي ؛

- **الاعتراف بالحقائق الاقتصادية وإظهارها:**تساهم محاسبة القيمة العادلة في إظهار الحقائق الاقتصادية، ومن أهم البنود الهامة التي تمسها محاسبة القيمة العادلة هي:

– الموجودات المالية:وتشمل هذه الموجودات الأسهم في الشركات والسندات المالية وغيرها وكانت في السابق تظهر بسعر الكلفة التاريخية أو السوق أيهما اقل، وبالرغم من قابليتها للتداول إلا أنها كانت تصنف استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل، ولذلك لم تكن المحاسبة تعكس التغيير الاقتصادي في قيمتها خلال السنوات اللاحقة لتاريخ اقتناءها، والأدهى من ذلك أن الهدف من شرائها لم يكن محددا وفقا لنية الشركة وقدراتها المالية، وهي حقائق اقتصادية أغفلتها الممارسات المحاسبية في السابق قبل أن يتم إدخال محاسبة القيمة العادلة ؛

– الاستثمارات العقارية:في ظل إتباع طريقة الكلفة فان الاستثمارات العقارية تظهر بكلفتها التاريخية بعد الاستهلاك، دون اخذ الزيادة أو النقص في قيمة الاستثمارات العقارية بسبب الأحداث الاقتصادية في بيان الدخل، أما بموجب طريقة القيمة العادلة فاته يتم الاعتراف بالأحداث الاقتصادية وإظهار الاستثمارات العقارية بموجب قيمتها العادلة واخذ الفائض أو النقص ضمن نتائج الأعمال، مما يعكس الحقائق الاقتصادية لهذا الاستثمارات ؛

– الموجودات الزراعية البيولوجية والمحصول الزراعي: بموجب محاسبة القيمة العادلة يتم إظهار الموجودات الزراعية البيولوجية وفقا لقيمتها العادلة وعلى هذا الأساس نفسه يتم إظهار المحاصيل الزراعية أيضا، ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة العادلة وكلفة البيع في بيان الدخل، وبذلك تعكس محاسبة القيمة العادلة الحقائق الاقتصادية للنشاط الزراعي .

- **الاعتراف بالمخاطر الاقتصادية:** لا شك أن المعايير المحاسبية الجديدة المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية قد عنيت لأول مرة بموضوع المخاطر المالية وإدارتها، فلم تعد المحاسبة تقتصر على تسجيل وتبويب وعرض المعلومات المالية، بل أصبحت المحاسبة أداة لتقييم المخاطروإدارتها، بحيث أن أي حدث اقتصادي ناجم عن قرار استثماري في الشركة يأخذ في الاعتبار المخاطر المالية لهذا القرار، وليس فقط مجرد عكس هذا الحدث الاقتصادي في الحسابات، فمحاسبة القيمة العادلة لا تتناول فقط تسجيل اقتناء الموجودات بل تبحث في ابعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من ذلك، وهي المخاطر المالية الناجمة عن الاحتفاظ بها، وهي مخاطر اقتصادية ناشئة عن التقلبات في القيمة السوقية، وفي أسعار الفوائد، وفي أسعار العملات الأجنبية وفي مقدرة المدينين على الدفع، وتركزات الديون، ومقدرة الشركة على تسديد التزاماتها الجارية وهذه المخاطر ذات جذور اقتصادية بحته ؛

- **تعزيز الأسواق المالية:** تعتبر الأسواق المالية آلية هامة في تطوير الاقتصاد الوطني، فبجانب أنها تعمل على حماية المستثمرين وتوفر لجميع المتعاملين فيها الشفافية الكاملة على قدم المساواة فإنها تعتبر أداة هامة لقوى السوق فهي تساعد على جذب الاستثمارات المناسبة كما أنها توفر السيولة في الاقتصاد، وقد تطورت الرقابة الحكومية على الأسواق المالية، واتسعت لتشمل الإشراف على تكوين مجلس الإدارة في الشركات، وعلى التقارير المالية، ومعايير المحاسبة والتدقيقوعلى جودة عمل المحاسبين وقدراتهم، وعلى الرقابة على المعلومات الداخلية والسرية في التعامل والى غير ذلك، ويعكس هذا مدى أهميةالأسواق المالية في الاقتصاد، وتعتبر الموجودات المالية من أسهم الشركات والسندات المالية التي تتداول فيها جزءا من ثروة المستثمرين،وتعتمد الموجودات الاقتصادية الحقيقية على مقدار إنتاجية الاقتصاد للسلع والخدمات، وتتأتى هذه الإنتاجية من التوظيفات للموجودات الحقيقية من أراض ومباني ومعدات ومعرفة وغيرها وذلك لإنتاج السلع والخدمات وبطبيعة الحال يضاف إلى ذلك العمالة لان مهارة العاملين ضرورية لاستخدام هذه الموارد الاقتصادية،ولذلك فان الأسواق المالية التي تتداول فيها الموجودات المالية تلعب دورا هاما في الاقتصاديات المتطورة والنامية على السواء لأنها تساعد على خلق موجودات اقتصادية حقيقيةوتعمل على قياس إنتاجيتهاوأدائها ؛
- **تدعيم الشفافية في الاقتصاد:** تحدد معايير محاسبة القيمة العادلة متطلبات ضرورية للإفصاح والعرض للمعلومات المالية، تماما كما تضع متطلبات محددة للاعتراف والقياس للمعلومات المالية،وتعتبر الشفافية عنصرا هاما من عناصر الحاكمية المؤسسية كما تستجيب لحق الجمهور في الاطلاع والمعرفة عن المعلومات العامة، فالقوائم المالية للوحدات الاقتصادية هي وسائل هامة لتوصيل المعلومات المالية إلى جميع أنحاء القطاعات الاقتصادية سواء لأغراض الاقتصاد الكلي أو الاقتصاد الجزئي، ويمكن دراسة ومعالجة عدد من الظواهر والمشاكل الاقتصادية من خلالها، ولذلك يجب أن تتضمن البيانات المالية معلومات كاملة ودقيقة يركن إليها وتقدم في أوقاتها، ومن هنا فان الشفافية والاقتصاد متلازمان، فبدون الشفافية يستشري الفساد والتلاعب وتمنع المساءلة، وبدون الحصول على معلومات مناسبة لا يمكن دراسة اتجاهات الاقتصاد وإجراء الإصلاحات الاقتصادية، ولذلك فان متطلبات الإفصاح في محاسبة القيمة العادلة تلعب دورا مهما في دراسة الاقتصاد والوقوف على اتجاهاته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المحور الرابع: القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية

1- أسباب نشوء الأزمات المالية العالمية

الأزمة عبارة عن نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر تأثيرا ماديا علىالنظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام بمعنى أن الأزمةفي جوهرها تهديد مباشر وصريح لبقاء كيان المؤسسة واستمرارها لأنها تهدد قيمالمؤسسة، ثقافتها التنظيمية، اتجاهاتها وأهدافها، وكل ما يؤمن فيه النظام أو المؤسسة .

وتعود أسباب نشوء الأزمات إلى الأسباب الآتية:[19]

- **الأسباب الداخلية:** هي الأزمة التي تنشأ من تفاعل الأخطاء التي تحدث داخلالنظام الإداري المعني، ومن أمثلتها:

- المعلومات الخاطئة أوالناقصة: عندما تكون المعلومات غير متاحة أو قاصرةأو غير دقيقة، فان الاستنتاجات تكون خاطئة فتصبح القرارات وغير سليمةمما يؤدي إلي ظهور تعارض وصراعات وأزمات ؛
- التفسير الخاطئ للأمور: بسوء الفهم والإدراك للمعلومات المتاحة وسوء التقدير والإدارة العشوائية غير الرشيدة للعمل وتفشي مظاهر الكسل والتقاعسوالإهمال واللامبالاة مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات وتحويلها إلى أزمات مثلحوادث العمل ؛
- الضغوط: هناك ضغوط داخلية وخارجية مثل الضرائب والمنافسة ومطالب العاملين والتكنولوجيا الجديدة، فعندما تتصارع هذه الضغوط مع بعضهاالبعض يجد المدير نفسه تلقائيا داخلها، فيكون قد تقدم مراحل كثيرة في طريقهإلى الأزمة ؛
- ضعف المهارات القيادية: القيادة فن وعلم وموهبة وذكاء وهي تتضمن التعامل مع الناس، لذلك علينا توقع التناقضات والأمور التي لا يمكن التنبؤفيها، لأن النفس البشرية معقدة لذلك من الصعب أن نتعامل معها دائمابمنهجية علمية.

-**الأسباب الخارجية:** وهي الأزمة التي تنشأ من أسباب تتعلق بأحداث اقتصادية أوسياسية أو بظروف الشركات الأخرى وان تأثر الشركة فيها نتيجة تبعية الشركةالمباشرة أو غير المباشرة لعوامل البيئة المحيطة بالشركة، ومن أمثلتها:

- تدهور البنية المالية للبنوك في منظومتها الاقتصادية وتراكم الديون المعدومة الناتجة عن التلكؤ في استعادة الدين والفائدة المستحقة ؛
- الركود الاقتصادي الذي يؤدى إلى ضعف القدرة المالية للمقترضين الأفراد وبالأخص الشركات على سداد الالتزامات المالية للمصارف التي تمالاقتراض منها مما يأدى إلى مشكلات مالية كبيرة ؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اقتصار المصارف على نوع معين من النشاط الاستثماري وهو منح القروض ويبدو إن هذا التقليد لا يقتصر على دولة معينة دون أخرى في حين إنالتطورات الحاصلة في عالم اليوم تستوجب وبشكل واسع تنويع المحفظةالاستثمارية الاستثمارية للمصارف وعدم اقتصارها على نشاط معين دونآخر كالاستثمار في الأسهم أو الاستثمارات الحقيقية وغيرها ؛
- العجز في الميزانيات العامة، إذ كان هناك عجز ضخم في ميزانيتها وكان ذلك ناجم عن ضعف الموارد والحاجة إلى إنفاق متزايد وتم تغطية العجز منالمصارف الداخلية مما اضعف قدرتها ؛
- الاعتماد على رأس المال المحلي أو الأجنبي في الاستثمار دون ضوابط حاكمة ؛
- ضعف السياسة المالية (الإنفاق العام) تتولى تنفيذ هذه السياسة وزارة المالية، وتعد وسيلة أو أداة لكبح جماح التضخم ففي حالة ارتفاع معدلاته يمكنمعالجة ارتفاعتقليل السيولة في الأسواق وذلك بتقليص الإنفاق العام واتخاذ إجراءات ساندة للحد من ظاهرة التضخم، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل غيرحقيقي ح
- الإدارات غير الكفؤة وغير القادرة على التخطيط السليم والناجح والتي لا تعد خطط مستقبلية ولا تطبق استراتيجيات بناءه .

2- خصائص الأزمات المالية العالمية

يمكن استعراض خصائص الأزمة بالنقاط الآتية:[20]

- **المفاجأة العنيفة:**إن احد أهم خصائص الأزمة هو عدم إمكانية التنبؤ بها، لانالأزمة في بدايتها تسبب صدمة ودرجة عالية من التوتر وتستقطب اهتمام كافةالعاملين مما يضعف قدرات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها ؛
- **نقص المعلومات:** عدم وضوح الرؤيا لدى متخذ القرار وأي الاتجاهات يسلك وما يخفيه هذا الاتجاه من أخطار مجهولة سواء في حجمها، أو كنهها، أو في درجةتحمل الكيان الإداري لها ؛
- **سرعة تصاعد الأحداث:** إن مصدر الأزمة ينتج أحداث متتابعة ومتسارعة بشكلكبير يضيق الخناق على صاحب القرار ويجعل السيطرة على الأزمة والتحكم فيهاأمر بالغ الصعوبة لاسيما في ظل عدم توافر المعلومات وندرتها فضلا عن الشك فيالبدائل المقترحة لحل الأزمة ؛
- **فقدان السيطرة:** تقع أحداث الأزمة خارج نطاق قدرة صاحب القراروتوقعاته عن الأمور العادية للأعمال وبذلك فهي تستوجب المجابهة خروجا عنالأنماط التنظيمية المألوفة، ومن ثم ضرورة إحداث استثناءات ومبتكرات جديدةلمواجهة التغيرات الفجائية ؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **حالة تهديد:** إن ضغط الأزمة يشكل تهديدا رئيسيا لأهداف الكيان الإداريومصالحه العليا ويخلق حالة من عدم التوازن التنظيمي، إذ تصدر ردود أفعال شديدة(متعارضة، متداخلة ومتشابكة) من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة ؛
- **غياب الحل الجذري السريع:** فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حلجذري، فضلا عن غياب هذا الحل أصلا، بل تهدد الأزمات أحيانا بتدمير سمعة المؤسسة، وان الأمر يتطلب المفاضلة بين عدد محدود من الحلول المكلفة واختيار أقلهاضررا، إن هذا الأمر يتطلب حسن استخدام الطاقات البشرية والمادية والفنية المتاحةبأعلى درجة من الكفاءة والفعالية في إطار من التنسيق والتعاون الجماعي المشتركبين كافة الأطراف، ضمن منهجية عمل الفريق الموحد ؛
- **حالة تحول جوهرية:** تمثل الأزمة نقطة تحول جوهري ينطوي على درجة منالغموض وعدم التأكد والمخاطرة وهي بذلك تتطلب قرارات مصيرية لمواجهتهاوحسمها ؛
- **ضيق الوقت:** إن حدوث الأزمة بشكل مفاجئ لا يتيح وقتا كافيا للرد عليهاوالاستجابة لها و إن الرد عليه يجب أن يكون سريعا للغاية لما يمثله من تهديدلمصالح المنظمة ؛

3- أهم المعطيات والحقائق المرتبطة بالأزمة المالية العالمية في ظل محاسبة القيمة العادلة

لم تكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة الماليةالعالمية التي اجتاحت العالم في عام 2008م، إذ ثار جدل كبير حول دور القيمة العادلة فيإحداث الأزمة المالية العالمية، حيث صرح بذلك العديد من الجهات، والكثير كذلك منرؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معاييرالمحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة .

كما قام رئيس مجلس معايير المحاسبةبتقديم تقرير يتضمن ما جاء بالرسالة الموجهة الدوليةلمؤتمر قمة العشرين حول دور المحاسبة في الأزمة الائتمانية ويمكن تلخيص أهم ما في هذا التقرير فيما يأتي:[21]

- أن معايير التقارير المالية الدولية مستخدمة حاليا من قبل أكثر من 100 دولة، وبأنمجلس معايير المحاسبة الدولية قام بفحص معايير القيمة العادلة المستخدمة في أزمةالائتمان وبشكل مكثف، وشدد على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لا يستهان بهفي إضفاء الشفافية عالية الجودة على المعلومات المالية، وكاستجابة للأزمة فقد قامالمجلس باتخاذ إجراءات عاجلة جنبا إلى جنب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية(FASB) لتحسين معايير القيمة العادلة ؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التياتبعت في عمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارساتالاقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرسملة ؛
- لإعادة الثقة للسوق فيجب مواجهة الخسائر كاملة، وإلا لن تستطيع البنوك فيالمستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها، ولم يكن لمعايير القيمةالعادلة دور إلا أنها أظهرت الخسائر الحقيقية ولم تساهم فيها، ولو كان هناك محاولةلإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيلظهور الخسائر وليس منعها ؛
- لقد أظهرت أزمة البنوك الائتمانية الحاجة لمنهجية عالمية في تشريع، ومراقبةالأسواق الرأسمالية ومسؤولية كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) باعتبارها جهات تشريع مستقلة،وبأنه يجب أن يؤخذ بجميع أعمالها انطلاقا من أنها أعمال للمصلحة العامة، وكمايجب أن لا يساء استخدام مخرجاتها للتبرير عن فشل ليس لها علاقة به؛
- يجب أن يتم الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابقوبغض النظر عن أي أزمات وخصوصا أن لها دورا لايستهان به في إضفاء الشفافيةعلى معلومات القوائم المالية، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقةبالقوائم المالية وتم الاستشهاد بنتائج الاستفتاء الذي قام به اتحاد المستثمرينالعالمين ل 597 مستثمر، والذي أشار إلى:[22]

– أن 79 % من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.

– أن 85 % من المستثمرين يعتقدون انه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمةالعادلة سوف يكون له اثر مباشر على تدني الثقة بالنظام البنكي.

وقام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإدارة عدد من الاجتماعات لاستقاء أراء كلمن له اهتمام بالقضايا المالية في ظل الأزمة، وبناء عليها تم إصدار الدليل الاسترشادي فيكيفية تطبيق القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة، وفي 11/14/ 2008 أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) عن تشكيل مجموعة استشارية عليا يرأسها كل من رئيس سلطة هولندا للأسواق المالية والمفوض السابق للجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية،والتي تشمل كذلك على عدد من الأعضاء من فئات المستثمرين، والمراجعين ومستخدمي القوائم المالية، وقد أنيط بها مهام تحديدالقضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الأزمة المالية العالمية، وتم تشكيلالمجموعة بهذا الشكل كي تضمن أن قضايا إعداد التقارير المالية في ظل الأزمة العالميةتناقش بشكل منسق وعلى مستوى عالمي عال جدا. وأشار الإعلان انه سوف يتم الانتهاءمن تشكيل المجموعة بشكلها النهائي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال فترة 4 أو 6 شهور، وان كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) سيلتزم بتوصياتها التزاما كاملا .

4- توجه المحاسبة نحو القيمة العادلة في ظل الأزمة الماليةالعالمية

تبرز علاقة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية من خلال الدور الذي لعبته محاسبة القيمة العادلة، ويمكن إيضاحها من خلال النقاط الآتية:[23]

- بدأت الأزمة نتيجة تعثر الائتمان المصرفي، ثم غدت أزمة مالية عالمية وتطورت بعد ذلك لتصبح أزمة اقتصادية عالمية، ناجمة عن تداعيات لعوامل عديدة وقد أدت إلى خسائر كبيرة في عدد كبير من البنوك والشركات الهامة تم الاعتراف بمبالغها في بياناتها المالية، وأنالأزمة ليست من نتاج مواضيع محاسبية،بل أن الأمر على العكس تماما، فقد تبين من الدارسات أن محاسبة القيمة العادلة لم يكن لها دور فيموضوع فشل عمليات البنوك والشركات خلال الأزمة المذكورةوإنما ساعدت على اكتشاف الخسائروالاعتراف فيها ؛

- أن محاسبة القيمة العادلة هي أساس محاسبي مقبول عالميا، وثبتانه ملائم وينتج معلومات عادلة، لأنه يقيس القيم العادلة للموجودات بينفترة وأخرى وانأي تقاعس أو فشل في إيصال المعلومات عن هذهالقيم العادلة إلى المستثمرين سوف يتركهم في ظلام حول مواضيع السيولة والائتمان والأوضاع الماليةللشركات وأدائها ؛

- أفرزتالأزمة الاقتصادية حالة استثنائية نادرة، من حيث أن التقلبات أو التذبذبات في الأسعار في الأسواق المالية كانت مرتفعة جدا، في الوقت الذي كانت فيه السيولة قليلة جدا مما جعل عملية الوصول إلى القيمةالعادلة معقدة وصعبة ؛

- عند اعتماد القيمة العادلة يتم تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية، لأنه يتم الوصول إلى القيمةالعادلة بشكل موضوعي، استنادا إلىأسعارمنظورة تتم بين أطراف راغبة ومطلعة في معاملات مباشرةوبحرية ؛

- لا يجوز وضع اللوم على محاسبة القيمة العادلة لتقلبات الأسعار،إذ يجب التفرقة بين عملية الإبلاغ المالي والأسباب المؤدية إلى هذه التقلبات في الأسعار علما بان معايير المحاسبة تعترف في الخسائر عندوقوعها، نتيجة لإظهار الموجوداتوالمطلوبات المتعلقة فيها بقيمتها العادلة ؛

- لم يجد واضعو المعايير المحاسبية مبررا لإجراء تغييرات على معايير المحاسبة الراهنة، فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة وبدعوى إعادة ثقة الأسواق في البيانات المالية، بل أنهم يدعون إلى الاستمرارفي إتباع محاسبة القيمة العادلة، وتطويرها لتصبح أداة أكثر فعالية، ويمكن زيادةفعالية وجدوى محاسبةالقيمة العادلة عن طريق التوسع في الافصاحات المطلوبة، ووضع أدلة إضافية لتطبيق المعاييرالمحاسبية في الحالات الاستثنائية في الأسواق المالية ؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنهاكشفت عنها مثلها في ذلك مثل الطبيب الذي يكشف عن المرض الذي لا يرضي المريض، إذ إنالبنوك الاستثمارية التي كانت بمنأى عن الرقابة أساءت استخدام منهج القيمة العادلة، لذا أصبحمن الضروري تبني منهج وسط في تطبيق معيار القيمة العادلة يقضي باستخدام أسلوب خصمالتدفقات النقدية المتدفقةفي تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة.[24]

5– اعتماد القيمة العادلة بعد حدوث الأزمة المالية

إن اثر المعالجة المحاسبية بعد حدوث الأزمة المالية على الشركات تمر بالاحتمالات الآتية:[25]

- **الشركات في مرحلة التصفية:** إن المعالجة المحاسبية في مرحلة التصفية تستلزم اعتمادالقيمة العادلة (السوقية) بدلا من الكلفة التاريخية باتفاق التوجهات المحاسبية في مختلف دول العالم،ولا يوجد أي توجه ينادي باعتماد الكلفة التاريخية ؛
- **الشركات في مرحلة الأزمة:** إن الشركات في هذه المرحلة تحمل مؤشرات عدمالاستمرارية الأمر الذي يستلزم استنادا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما اعتماد قيمةالتصفية (التي تتوافق مع القيمة العادلة) بغض النظر عن وجود أو عدم وجود معاييرالقيمة العادلة فضلا عن تغيير العديد من التطبيقات التي كانت معتمدة في ظل افتراضالاستمرارية، إن هذا التوجه يطبق على الأصول المملوكة أو تلك المعتمدة كرهوناتعقارية لعمليات الاقتراض التي ما زالت مستمرة ؛
- **الشركات التي تجاوزت الأزمة:** إن الشركات في هذه المرحلة يجب أن تتعلم إن الأزمةالتي واجهتها كانت نتيجة تلاعب إداراتها وسوء عمليات تقييم الرهونات العقارية وليسبسبب تطبيق معايير القيمة العادلة، لذلك يجب تهيئة نظام متكامل مبني على أسس سليمةلعمليات الاقتراض والرهونات ذات العلاقة فيها لتحقيق أرباح متوازنة بعيدة عن حالاتالسعي المفرط لتحقيق الأرباح في ظل المخاطرة، إن هذا التوجه لا يتطلب اعتماد الكلفةالتاريخية وإنما يتطلب الاستمرار في اعتماد القيمة العادلة لاسيما في ظل عدم وجود منينادي بإلغاء تطبيق القيمة العادلة واعتماد الكلفة التاريخية.

– الخـــاتمة

من المعروف والبديهي بأن مخرجات النظام المحاسبي يجب أن تتمتع بما اتفق على تسميته بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وقد كان لإدخال محاسبة القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية اثر كبير على عملية الإبلاغ المالي بشكل عام، حيث أن الجدل القائم فيما يتعلق بموضوع القياس المحاسبي يكمن في اختيار الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات بشكل أفضل، من عدد طرق القياس التي لكل واحدة منها مؤيدوها ومعارضوها خصوصا أن كل طريقة من تلك الطرق سوف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤدي إتباعها للوصول إلى نتائج مختلفة للعناصر المحاسبية في القوائم المالية، وبالتالي اختلاف القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية باختلاف طريقة القياس المستخدمة.

إن استخدام أسلوب القيمة العادلة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، أضفت على المعلومات المحاسبية صبغة الموثوقية والملائمة لأصحاب القرارات، وكان لها تأثير هام على الاقتصاد، واستقراره أو نموه، لأنها محاسبة تعتمد على الحقائق الاقتصادية، وليس على الفرضيات المحاسبية التقليدية، وقد ساهمت في تقريب مفهوم القيمة من المنظور الاقتصادي مع مفهوم القيمة من المنظور المحاسبي، وهو ما كان له انعكاسلتطور النظرية الاقتصادية بشكل خاص تبعا للتطورات الاقتصادية الهائلة على صعيد المحاسبي .

وبناءا على ما تقدم يمكن حوصلة أم نتائج الدراسة في:

– إن من سمات الاقتصاد الناجح، انفتاحه في المعلومات وإشاعته للمعرفة، لان الشفافية في المعلومات هي قوة لتطوير الاقتصاد، وتحديد مواطن الوهن أو القوة فيه، حائل دون تفاقم الفساد، ولا يمكن للمعرفة أن تتوفر إلا من خلال المعلومات المالية، ولا يمكن للمعلومات المالية أن تكون ذات فائدة إلا إذا توفرت معايير محاسبية مناسبة لإعدادها، لتكون مكتملة ودقيقة، ولا شك أن محاسبة القيمة العادلة تحقق هذه المتطلبات ؛

– أن إعداد القوائم المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلةيضفي على المعلومات المحاسبية صبغة الموثوقية والملائمة من خلال القياس والاعتراف والإفصاح، والتي تحقق منفعة رئيسية لأصحاب القرار، لتقدير استثماراتهم واستنباط توقعاتهم المستقبلية واتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة ؛

– ان محاسبة القيمة العادلة تم غرسها في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية منذ بداية العقد الحالي، قد نمت وغدت صامدة في مواجهة العاصفة العاتية للأزمة العالمية، وأنها كمفهوم ترسخ في الفكر والأدب المحاسبي المعاصر، وأنها تجذرت اليوم في المعايير المحاسبية المتعارف عليها بحيث يصعب اقتلاعها ؛

– تتفرد الأزمة المالية العالمية من حيث الكم والنوعية، لأنها أثرت على جميع القطاعاتالاقتصادية بسبب تأثر البنوك بها والتي تعد وسيطا لجميع القطاعات، وهناك جدلا ملحوظا بينالاقتصاديين حول تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، غير أنه ليس هناك علاقة لمعايير القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة، وبأنهم لا يؤثرون على إيقافالتعامل بها، وأبدوا كذلك تأييدهم لحقيقة أن مجالس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتعبها ستساهم وبشكل مباشر في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهم يعتقدون بأن السببالرئيس وراء هذه الأزمة يتمثل في كل من الأزمة الأخلاقية والفساد المالي والإداري وسوءالرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد (الو.م.الأمريكية) ؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– ببراءة معايير محاسبة القيمة العادلة من الأزمة الاقتصادية العالمية، وهو ما قد يحدث تغييرا جوهرياعلى جهات تشريع معايير المحاسبة، وقد تؤدي إلى توحيد جهود مجلسمعايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية إلىظهور جهة تشريع معايير موحدة (كأن يندمج مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معاييرالمحاسبة المالية الأمريكية تحت مجلس عالمي واحد)، وإلزام جميع العالم بمعايير المحاسبة الدولية ودون استثناء ومن جهة أخرى تقوية دور مجالس تشريع معايير المحاسبة بشكل أكبر مما هي عليه حاليا ؛

– رغم جاذبية القيمة العادلة إلا أنها لم تكن البديل والبلسم الشافي لعلاج العيوب والإنتقاصات العالقة في النموذج التقليدي للمحاسبة، ولم تقدم برنامجا متكاملا في مجالات الاعتراف والقياس والإفصاح المالي، كونها تعاني هي نفسها من عيوب أخرى، ولعل أكثر ما تشكو منه المحاسبة، هو كثرة الطرق والسياسات وتعدد البدائل والنماذج المحاسبية، التي وإن نظر إليها على أنها تحقق التنوع، بحيث تختار كل مؤسسة ما يروق لها من البدائل والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، وما يناسب حجمها وظروفها وطبيعة أعمالها والبيئة المحيطة بها، إلا أن ذلك يعتبر من عيوب المحاسبة التي قد تتسبب في الإفصاح عن معلومات مالية مضللة قصدا أو عن غير قصدفانه يمكن الوقوف على أهمية العلاقات المتداخلة بين محاسبة القيمة العادلة والأسواق المالية.

---

[1]- تامر مزيد رفاعه، **أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارفالخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدواتالمالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 26، دمشق، سورية، سنة 2010ن ص ص: 225– 226 .

[2]- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية؛المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية**، الجزء الثالث، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2006 .

[3]- فهيم لوندي، **المحاسبة عن القيمة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية (دراسة تطبيقية في المملكة الهاشمية الأردنية)**، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الاول، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، سنة 2002، ص:08 .

[4]- أحمد عزت محمد أبوشملة، **دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية(دراسة ميدانية في سوق عمان المالي)**، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جدارا، الأردن، سنة 2010–2011، ص: 31 .

[5]- نعيم دهمش، عفاف إسحق أبوزر، **اتجاه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة**، المؤتمرالعلمي المهني الدولي السادس تحت شعار المحاسبة في خدمة الاقتصاد، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، 22–23 أكتوبر2004 .

[6]- أحمد عزت محمد أبوشملة، **دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية(دراسة ميدانية في سوق عمان المالي)**، مرجع سابق، ص: 36 .

[7]- نعيم دهمش، عفاف إسحق أبوزر، **موثوقية وملائمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها**، المؤتمر العلمي المهني السابعتحت شعارالقيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيينبالتعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب ، عمان، الأردن، 13–14أكتوبر2006، ص ص:21–22 .

[8]- سعيد سليمان، **القيمة العادلة ما لها وما عليها، على الموقع**:[http://ascajordan.org/page.aspx?page_key=articles&lang=ar]، تاريخ التحميل:2012/09/16 (14:00)، بتصرف .

[9]- هيثم السعافين، **مشاكل تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية**، المؤتمر العلمي المهني السابع تحت شعار القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيينبالتعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، عمان، الأردن، 13–14أكتوبر2006، ص ص:06–08 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[10]- جهاد قراقيش، ظاهر القشي، **الإستراتيجية المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم "39" في الشركات المساهمة الأردنية**، المؤتمر العلمي المهني السابع تحت شعار القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب ، عمان، الأردن، 13-14أكتوبر2006، ص ص:06-07 .

[11]- نعيم سابا الخوري، **القيمة العادلة والإبلاغ المالي**، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دورة تدريبية في المركز الثقافي بالمزة، سورية، 2007/07/21، على الموقع:

[http://www.asca-sy.com/Main/Default.aspx?Id=NA.]، تاريخ التحميل:2011/11/01 (16:30)، بتصرف

[12]- محمد الجليلاتي، **مهام مفت ش الحسابات في ضوء قانون هيئة الأوراقوالأسواق المالية السورية وأنظمته**، الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبينالقانونيين السوريين،دمشق، سورية، سنة 2008، ص:04 .

[13]- حازم الخطيب، ظاهر القشي، **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلكعلى الاقتصاد**، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، سنة2004، ص ص: 22- 23 .

[14]- رضا إبراهيم صالح، **أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعيةللمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثالث، المجلد:46، جامعة الإسكندرية، مصر، جويلية 2009، ص ص:32-33 .

[15]- معتز أمين السعيد، محمد سليم العيسى، **انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الإستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي**، المؤتمر الثاني تحت عنوان القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 14- 15 أفريل 2009، ص:33 .

[16]- نعيم سابا الخوري، **القيمة العادلة والإبلاغ المالي**، مرجع سابق .

[17]- نعيم سابا خوري، **القيمة العادلة والنمو الاقتصادي**، المؤتمر العلمي المهني السابعتحت شعارالقيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيينبالتعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، عمان، الأردن، 13-14 أكتوبر2006، ص ص:04-07 .

[18]- المرجع السابق، ص ص:07-11 .

[19]- فارس جميل حسين الصوفي، علي محمد ثجيل المعموري، **مدى تأثير معايير القيمة العادلة على تداعيات الأزمة الماليةالعالمية**، المؤتمر العلمي الثالث، حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول؛ التحديات والأفاق المستقبلية، كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، 28-29 أفريل2009، ص ص:12-13.

[20]- المرجع السابق، ص ص:11-12.

[21]- رضا إبراهيم صالح، **أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعيةللمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**، مرجع سابقن ص ص:21- 22 .

[22]- محمد مطر، ظاهر القشي، عبد الناصر نور، **العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية**، المؤتمر العلمي الثالث، حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول؛ التحديات والأفاق المستقبلية، كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، 28-29 أفريل2009، ص:17.

[23]- نعيم سابا خوري، **الأزمة المالية العالمية وصمود القيمة العادلة**، جمعية البنوك في الأردن، على الموقع:

[http://www.abj.org.jo/AOB_Images/633803052830571970.pdf]، تاريخ التحميل:2011/09/10 (18:20)، ص ص: 06-07، بتصرف .

[24]- روحي وجدي عبد الفتاح عواد، **محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، سنة 2010، ص: 56 .

[25]- فارس جميل حسين الصوفي، علي محمد ثجيل المعموري، **مدى تأثير معايير القيمة العادلة على تداعيات الأزمة الماليةالعالمية**، مرجع سابق، ص:21 .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com